دعم الموقف الفلسطيني في رفض مشروع الحكومة الاسرائيلية بإجراء انتخابات في ظل الاحتلال... وضرورة التمسّك بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، ووضع الأراضي المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة مؤقتة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره؛ [و] تشكيل لجنة خماسية تضم مصر ودولة فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية؛ [و] الالتزام بتقديم كل أشكال الدعم والمساندة السياسية والمادية والاعلامية [و] للانتفاضة من خلال م.ت.ف...؛ [و] دعوة الولايات المتحدة [الى] تطوير موقفها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والاعتراف الصريح بحقه في تقرير مصيره»، اضافة إلى مطالب أخرى، كحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الأمم المتحدة الرقم ١٩٤، وعقد المؤتمر الدولي بمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وأطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والاتفاق على ضمانات أمنية لجميع الدول بما فيها دولة فلسطين» (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

وتقدمت سوريا، بدورها، بورقة عمل حول القضية الفلسطينية، بعدما أعلن وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، «ان بلاده لا توافق على أي خطوة من الخطوات التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية منذ دورة المجلس الوطني التي انعقدت في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨» (**المصدر نفسه**)؛ وهو الموقف عينه الذي كان أعلنه الرئيس السوري، حافظ الأسد، في مقابلة في مجلة «تايم» الاميركية، بتاريخ ٣/٤/١٩٨٩.

ومن بين ما ركزت عليه الورقة السورية «استمرار العمل من أجل تحقيق... الانسحاب الشامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمها القدس؛ واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته في فلسطين؛ [و] حشد الطاقات العربية، السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، لمواجهة العدو الاسرائيلي... وكذلك العمل على تحقيق توازن شامل للقوة [معه]... وتقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية إلى النضال البطولي والمستمر الذي يقوده الشعب العربي في فلسطين المحتلة، والجولان، وجنوب لبنان، في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي» (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

ولتقريب وجهات النظر الفلسطينية والسورية، والتوصل إلى ورقة عمل موحّدة، تمّ تشكيل لجنة سداسية تضم المغرب وتونس والأردن ومصر وسوريا وفلسطين، مهمّتها صوغ ورقة عمل موحدة لترفع إلى القمة. وقد تحقق ذلك. وصرح وزير خارجية سوريا، بعد انتهاء الاجتماع التحضيري للقمة، «بأنه كانت هناك بعض التفصيلات في الورقتين، الفلسطينية والسورية، أمكن الاتفاق عليها وتمّت صياغتها في ورقة واحدة» (**الاهرام**، ٢٣/٥/١٩٨٩).

وحيّا البيان الختامي للمؤتمر «انتفاضة الشعب الفلسطيني... وقرر الاستمرار في تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة لها... ودان المؤتمر جرائم الاحتلال الاسرائيلي... ودعا مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياته تجاه تلك الجرائم... وحيّا المؤتمر نضال المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الاسرائيلي؛ وأكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام العربية... التي تهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية [و] العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧... وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة... بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية... وحشد الطاقات العربية، في مختلف المجالات، تحقيقاً للتوازن الاستراتيجي الشامل لمواجهة المخططات الاسرائيلية العدوانية؛ ورحّب المؤتمر بقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وأكد دعمه لمبادرة السلام الفلسطينية... وأشاد بالتجاوب الدولي معها؛ وبارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة...؛ وأيّد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ... على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكافة قرارات الأمم المتحدة الأخرى الخاصة بفلسطين... وأقرّ المؤتمر تشكيل لجنة